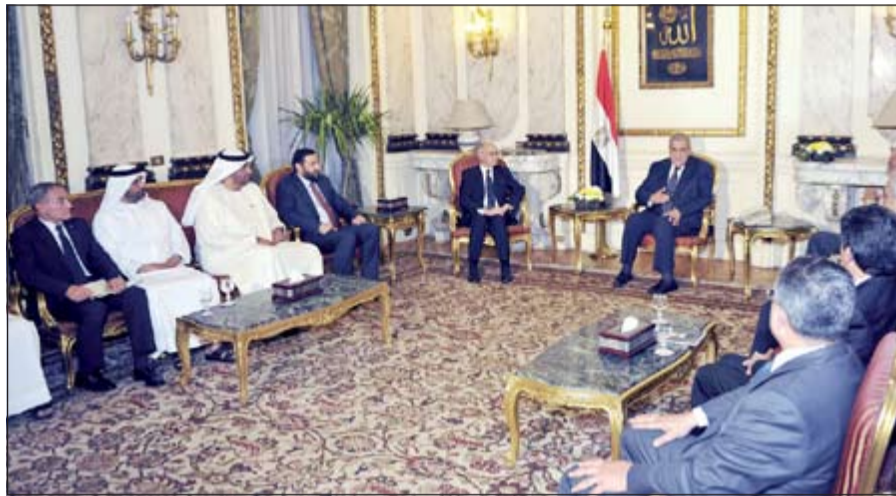


# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## العمر: نتجه لتكرير النفط الكويتي في مصر



رئيس الوزراء المصري يتراس الاجتماع الرباعي بحضور الوزير د.علي العمير

(سليمان العليفي)

اسماعيل ان الجانب المصري طرح فكرة التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف «وبحثنا ايضا بعض الشروط الخاصة بالاتفاقيات وتحسين هذه الشروط ومشروعات في مجال البتروكيماويات والتكرير وخطوط الانابيب». وأضاف انه تم عرض دراسة تكرير الخام الكويتي في معامل التكرير المصرية «وننتظر دراسة هذه الفكرة من الناحية الاقتصادية والجانب العملي».

واستعرض الوزير مجالات التعاون القائمة بين البلدين في مجالات البترول والموقف الحالي للتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية في مجال توريد الخام والمنتجات البترولية حيث تقوم بتوريد 3 ملايين برميل خام شهريا، بالإضافة إلى 1,2 مليون طن سولار سنويا و 120 ألف طن من وقود الطائرات سنويا بتسهيلات في السداد.

كما بحث الوزيران مجالات التعاون المقترحة خلال الفترة القادمة في مجال البحث والاستكشاف من خلال تكثيف مشاركة الشركات الكويتية في المزايدات العالمية التي تطرحها هيئة البترول وإيجاس وجنوب الوادي القابضة للبحث والاستكشاف عن البترول والغاز، ودراسة تكوين شركة مشتركة للعمل في مجالات البحث عن البترول والغاز وتنميتها بالبلدين، كما تم بحث إمكانية استغلال الطاقة الفائضة والمتاحة بمعمل تكرير النصر

الخام ومشتقاته. وأضاف ان هناك حاجة مشتركة بين مصر والكويت والجزائر والإمارات بصفتها دولا منتجة للنفط واعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وأشار الى ان الاجتماع الرباعي الذي عقد في وقت سابق بحث إمكانية توفير المنتجات التي تحتاجها مصر وكذلك الاستثمارات في مجال الطاقة والنفط، مبينا ان ما تم عرضه خلال الاجتماع من دراسات المتعلقة واعدة سنقلها لمجلس الوزراء وكذلك نذارسها في مؤسسة البترول الكويتية حتى تحظى باكبر قدر من دراسات الجوى، وأوضح العمير انه طلب من الجانب المصري لدراسات الجوى الاقتصادية للاستثمارات

### اجتماع رباعي

### ضم مصر والكويت

### والجزائر والإمارات

### لتنسيق التعاون

### المشترك في

### النفط والغاز



### القاهرة - هناء السيد

بحث رئيس الوزراء المصري م.ابراهيم محلب مع وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير وعدد من وزراء النفط العرب ووزير البترول والثروة المعدنية المصري شريف اسماعيل سبل زيادة دعم التعاون العربي في مجال الطاقة.

وقال محلب ان اللقاء بحث عددا من المشروعات الاستثمارية العربية المزمع تنفيذها في مصر خلال الفترة المقبلة، وأكد خلال الاجتماع على اهمية التنسيق العربي والتعاون المشترك في مجالات البحث والتنقيب واستكشاف مصادر الطاقة.

وشدد على ضرورة بلورة ما يتم الاتفاق عليه من مجالات للتعاون في صورة مذكرات تفاهم واتفاقيات يتم التوقيع عليها على ان تكون ذات برامج زمنية محددة فضلا عن بحث انشاء شركات عربية مشتركة في هذا الصدد.

من جانبه، أكد وزير النفط د. علي العمير ان الهدف من الاجتماع الرباعي لوزراء النفط في كل من مصر والكويت والجزائر ووزير الدولة الاماراتي هو البحث في امكانية زيادة الاستثمارات في مجال النفط والطاقة في مصر.

وأكد ان الكويت لديها تعاون قديم مثمر مع مصر في مجال الاستكشاف والتنقيب وكذلك في مجال بيع النفط

## برنت يواصل خسائره دون 70 دولارا

سغافورة - رويترز: واصل خام برنت خسائره دون 70 دولارا للبرميل امس ويتجه لتسجيل ثاني خسائره الاسبوعية على التوالي مع خفض السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم أسعار الخام في مؤشر جديد على عزمها الإبقاء على مستويات الإنتاج في سوق يشهد وفرة على العرض. وقال توني نونان مدير مخاطر النفط لدى ميتسوبيشي كورب في طوكيو «نتجه إلى 60 دولارا لبرميل برنت، وما من شيء يوقف ذلك (الاتجاه)».

وانخفض سعر الخام الأميركي 17 سنتا إلى 66,64 دولار للبرميل لكنه مازال متجها لتحقيق مكاسب اسبوعية محدودة.

## الكويت الثانية خليجياً في تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية

الرياض - كونا: شهدت الأعوام الماضية تصاعدا ملحوظا في عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من قرارات مجلس التعاون الخاصة بالسماح لهم بممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في الدول الأعضاء الأخرى.

وذكر تقرير أعده قطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون ان العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بلغ 40753 رخصة حتى عام 2013 مقارنة بـ 11095 رخصة في نهاية عام 2004 وبنسبة نمو قدرها 267٪.

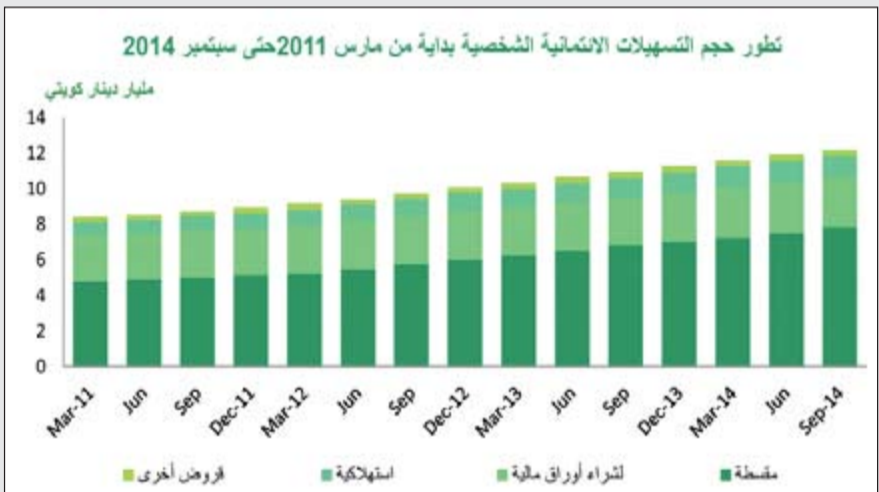
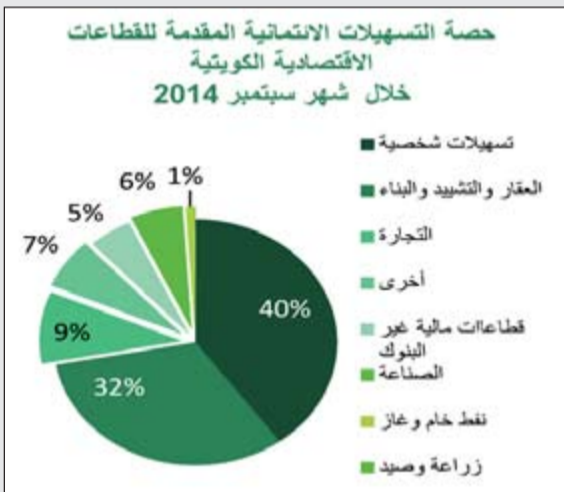
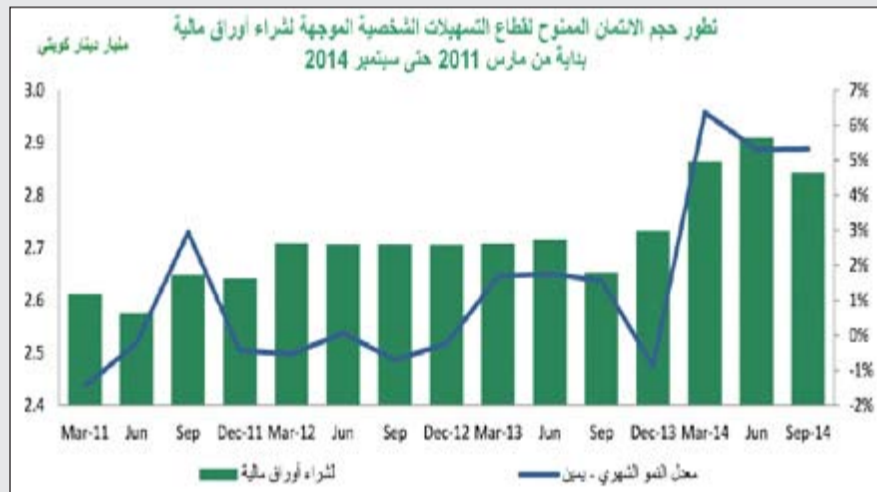
وبين التقرير أن الكويت حققت ثاني أعلى ارتفاع تراكمي في معدلات التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية حتى العام 2013 حيث بلغ عددها 3453 رخصة وبنسبة قدرها 8٪ وذلك بعد الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ عدد الرخص 35006 رخص وبنسبة قدرها 86٪ من إجمالي التراخيص الممنوحة في جميع دول المجلس.

أما بالنسبة لأعداد فروع البنوك التجارية الخليجية المسترح لها بالعمل في دول مجلس التعاون الأخرى فقد استمرحت زيادتها بشكل ملحوظ في السنوات العشر الأخيرة حيث ارتفع عدد تلك الفروع من سبعة في العام 2000 إلى 11 فرعا في العام 2004 وليصل عددها إلى 25 فرعا في عام 2013.

وتفسير الإحصائيات إلى أن البنوك التجارية للإمارات العربية المتحدة هي الأكثر انتشارا في دول المجلس الأخرى حيث بلغ عددها سبعة أفرع بحصة بلغت نسبته 28٪ من إجمالي فروع بنوك الدول الأعضاء في دول المجلس الأخرى ثم بنوك مملكة البحرين بخمسة أفرع وبنسبة 20٪ ودولة قطر والكويت والتي بلغ عدد فروع بنوكها التجارية أربعة أفرع في دول المجلس الأخرى بنسبة قدرها 16٪ لكل منها.

واحتلت الكويت المرتبة الأولى في استقطاب فروع البنوك التجارية الخليجية التي بلغ عددها سبعة أفرع تليها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الأخرى ثم بنوك مملكة البحرين بخمسة أفرع خليجية في حين يوجد في مملكة البحرين ثلاثة أفرع لبنوك خليجية وهناك فرعان لبنوك خليجية في سلطنة عمان وفرع واحد في دولة قطر.

## «بيتك»: 30,6 مليار دينار حجم الائتمان في سبتمبر الماضي.. و7,7٪ نسبة النمو السنوي



العام منخفضا بشكل محدود نسبته 5,7٪ وبنحو 18 مليون دينار مسجلا نحو 299 مليون دينار (تشكل نحو 1٪ من حجم الائتمان) في سبتمبر مقارنة بارتفاع محدود بنسبة 4٪ قد تحسن بنسبة 1٪ وبنحو 19 مليون دينار مسجلا نحو 1,961 مليار دينار (6,5٪ من حجم الائتمان الممنوح)، إلا ان قطاع الإنشاءات شهد زيادة سنوية طفيفة نسبتها 1,3٪ وبنحو 24,4 مليون دينار عن حجمه في سبتمبر 2013.

فيما حقق حجم الائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك ارتفاعه الثاني خلال العام، إذ ارتفع على أساس شهري بشكل محدود بنسبة 4٪ وبنحو 57 مليون دينار مسجلا نحو 1,5 مليار دينار (4,9٪ من حجم الائتمان الممنوح) في سبتمبر، مقارنة بتحسن محدود بنسبة 2,5٪ وبنحو 37 مليون دينار، إذ سجل نحو 1,4 مليار دينار (4,8٪ من حجم الائتمان الممنوح) في أغسطس 2014، في حين بلغ حجم الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة نحو 1,823 مليار دينار مسجلا تحسنا طفيفا بأقل من 1٪ وبنحو 12 مليون دينار (بحصة نسبتها 6٪ من حجم الائتمان) في سبتمبر مقارنة بتحسن نسبته أقل من واحد٪ وبنحو 3,8 ملايين دينار، إذ سجل نحو 1,811 مليار دينار (6٪ من حجم الائتمان) خلال أغسطس 2014، بينما هدات وتيرة النمو السنوي التي يشهدها القطاع لتسجل نمو سنويا طفيفا بنسبة 1٪ مقارنة بارتفاعه في سبتمبر 2013.

وشهد حجم الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز انخفاضه الثالث خلال

في حين ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع العقار في سبتمبر بشكل طفيف بأقل من واحد في المائة وبنحو 24 مليون دينار شهد ارتفاعا طفيفا بأقل من 1٪ وبنحو 37 مليون دينار في أغسطس الذي سجل نحو 7,879 مليارات دينار (26,1٪ من حجم الائتمان الممنوح)، بينما سجل النمو السنوي ارتفاعا نسبته 6,8٪ وبنحو 500 مليون دينار مقارنة بحجمه في سبتمبر 2013.

وبلغ حجم الائتمان الممنوح لقطاع التجارة 2,872 مليار دينار (9,4٪ من حجم الائتمان الممنوح) مسجلا ارتفاعا محدودا بنسبة 2,7٪ وبنحو 75 مليون دينار مقارنة بحجمه في أغسطس الذي شهد تراجعاً بنسبة طفيفة قدرها 1,5٪ وبنحو 42 مليون دينار، إذ بلغت قيمته نحو 2,797 مليار دينار (9,3٪ من حجم الائتمان الممنوح) خلال شهر أغسطس، بينما سجل نمو سنويا محدودا بنسبة 8,1٪ مقارنة بقيمته في سبتمبر 2013.

في حين حقق الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى تراجعاً طفيفاً بنحو 6 ملايين دينار مسجلاً 2,030 مليار دينار (6,6٪ من حجم الائتمان) في سبتمبر مقارنة بارتفاعه محدود بنسبة 3٪ وبنحو 61 مليون دينار، إذ سجل نحو 2,036 مليار دينار (6,7٪ من حجم الائتمان الممنوح) في أغسطس، في حين وصلت نسبة النمو السنوي لهذا النشاط إلى ما يزيد على 9٪ مقارنة بقيمته التي سجلت في سبتمبر 2013، بينما تراجع حجم الائتمان الممنوح لقطاع

وبلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة نحو 7,8 مليارات دينار (تشكل نحو 64,2٪ من حجم التسهيلات الشخصية)، إذ شهدت ارتفاعاً طفيفاً نسبته 1,8٪ وبنحو 136 مليون دينار في سبتمبر مقارنة بحجمها الذي سجل نحو 7,7 مليارات دينار في أغسطس 2014 الذي شهد ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1,5٪، بما يتجاوز 112 مليون دينار.

وارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية على أساس شهري بنسبة محدودة قدرها 5,3٪ وبنحو 144 مليون دينار مسجلاً نحو 2,8 مليار دينار (23,3٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال سبتمبر مقارنة بقيمتها التي بلغت 2,7 مليارات دينار في أغسطس الذي تراجع بشكل طفيف بلغ نحو 10 ملايين دينار.

أما القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية فقد وصلت قيمتها إلى نحو 1,194 مليار دينار (9,8٪ من حجم التسهيلات الشخصية) إذ شهدت تحسناً طفيفاً بنسبة أقل من واحد في المائة وبنحو 8,6 ملايين دينار فريدة تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى أربعة أنواع وهي: تسهيلات موجهة لحاجات الأفراد الأخرى بقيمة بلغت نحو 334 مليون دينار في سبتمبر متراجحة بنسبة 1,9٪ وبنحو 6,3 ملايين دينار (تشكل نحو 2,7 من التسهيلات الشخصية) في سبتمبر مقارنة بارتفاعه ملموس نسبته 6٪ وبنحو 20 مليون دينار إذ سجلت 343 مليون دينار (2,9٪ من حجم التسهيلات الشخصية) في أغسطس.

الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال سبتمبر 2014. وتحليل حجم التسهيلات الائتمانية خلال سبتمبر 2014 بحسب حجمها الموجه للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، تلاحظ تحسن حجم الائتمان المقدم للتسهيلات الشخصية محققة أعلى زيادة شهرية شهدتها خلال العام وبنسبة قدرها 2,4٪ وبحوالي 282 مليون دينار إذ سجلت قيمته حوالي 12,2 مليار دينار (39,9٪ من حجم الائتمان) خلال سبتمبر، بينما بلغ حجمه نحو 11,9 مليار دينار (39,5٪ من حجم الائتمان) في أغسطس الذي شهد نسبة ارتفاع طفيفة قدرها 1٪ وبحوالي 130 مليون دينار.

وشهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية ارتفاعاً ملحوظاً على أساس سنوي وصلت نسبته إلى 11,3٪ وبقية فاقت 1,2 مليار دينار مقارنة بحجمها الذي سجل نحو 10,96 مليارات دينار خلال سبتمبر 2013.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فريدة تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى أربعة أنواع وهي: تسهيلات موجهة لحاجات الأفراد الأخرى مقسطة تمثل الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، ويعبر النوع الثالث عن تلك التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية، بينما يمثل النوع الأخير القروض الشخصية الأخرى وهي متنوعة وغير محددة الأغراض.

نسبته 5٪ وحوالي 138 مليون دينار مسجلة نحو 2,6 مليار دينار خلال سبتمبر، وبذلك شهدت دائع القطاع الخاص انخفاضا طفيفا بمقدار حوالي 187 مليون دينار إذ بلغت قيمة دائع القطاع الخاص نحو 31,4 مليار دينار في سبتمبر، في حين ارتفع حجم الودائع الحكومية لأجل بنسبة محدودة قدرها 3٪ وبحوالي 146 ملايين دينار إذ وصلت قيمتها إلى نحو 5,1 مليارات دينار خلال سبتمبر 2014.

وقال التقرير وصلت حصة الاقتراض الشخصي تصدورها مع استمرار في تحسن حصتها التي شكلت نسبة قدرها 39,9٪ من حجم النشاط الائتماني في شهر سبتمبر، تلاه نشاطا العقار والإنشاءات مجتمعين إذ يستحوذان على نسبة 32,2٪ من حجم التسهيلات الائتمانية (تراجعت حصة نشاط القطاع العقاري إلى نسبة بلغت 25,8٪ من حجم النشاط الائتماني، بينما استحوذ قطاع الإنشاءات على 6,4٪ من حجم الائتمان الممنوح)، وحصل قطاع التجارة على نسبة قدرها 9,4٪ من حجم الائتمان خلال سبتمبر.

تم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6,6٪ من حجم الائتمان خلال سبتمبر، واستقرت حصة قطاع الطاقة لتشكل نسبة قدرها 6٪ من حجم النشاط الائتماني، بينما تحسنت للمرة الأولى حصة قطاع المؤسسات المالية غير البنوك نسبياً إذ وصلت إلى 4,9٪ من حجم الائتمان، في حين تشكل حصة قطاع النفط الخام والغاز 1٪ من حجم الائتمان، وحصل كل من قطاع الزراعة وصيد الأسماك، وقطاع الخدمات العامة مجتمعين على نسبة محدودة من حجم الائتمان

### 36,75 مليار دينار

### إجمالي ودائع القطاعين العام

### والخاص والنشاط

### الائتماني استحوذ

### على 83,3٪ منها

### الاقتراض الشخصي

### استحوذ على

### 39,9٪ من النشاط

### الائتماني تلاه العقار

### والإنشاءات

### ب 32,2٪

### انخفاض ودائع

### العملات المحلية

### ب 49 مليون دينار

### لتسجل 28,8 مليار

### دينار في سبتمبر

### وترجع ودائع

### العملات الأجنبية

### ب 5٪ إلى 2,6 مليار

### دينار

ذكر تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن وتيرة النمو السنوي للنشاط الائتماني استقرت محققاً نمواً سنوياً ملحوظاً بنسبة قدرها 7,7٪ وبقية اقتربت من 2,2 مليار دينار عن قيمته البالغة نحو 28,4 مليار دينار في سبتمبر 2013 الذي حقق ارتفاعاً سنوياً بنسبته 6٪ وبمقدار يفوق حوالي 1,6 مليار دينار.

وقد وصل حجم النشاط الائتماني في نحو 30,6 مليار دينار خلال سبتمبر 2014، مرتفعاً بشكل طفيف على أساس شهري بنسبة 1,4٪ وبحوالي 418 مليون دينار في سبتمبر مقارنة بقيمته في أغسطس الذي ارتفع بأقل من 1٪ وبحوالي 188 مليون دينار مسجلاً حوالي 30,2 مليار دينار.

وتحسنت حصة النشاط الائتماني نسبياً من إجمالي حجم الائتمان، إذ تشكل نحو 83,3٪ من إجمالي ودائع القطاعين الخاص والحكومي التي سجلت نحو 36,754 مليار دينار، فيما تراجع إجمالي حجم الودائع بنسبة طفيفة وبحوالي 36 مليون دينار على أساس شهري خلال شهر سبتمبر، بينما شكل حجم الائتمان خلال أغسطس 2014 نحو 82,2٪ من حجم ودائع القطاعين الخاص والحكومي التي بلغت حوالي 36,791 مليار دينار في أغسطس.

وقمياً يخص تطور حركة الودائع لدى الجهاز المصرفي، فقد انخفضت الودائع الخاصة بالعملات المحلية بشكل طفيف وبحوالي 49 مليون دينار مسجلة نحو 28,8 مليار دينار خلال سبتمبر، كما سجلت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية تراجعاً ملموساً